ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدّثين وخطر إهمالها بين المعاصرين

الدكتور: يوسف بن خلف العيساوي
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
دبي

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحابته ومَن والاه، وبعد: فإنّ علم الحديث من أشرف العلوم قَدْراً، وأحسنها ذِكراً، وأعظمها أجراً، وقد رغّب أربابه بتعلم العربيّة؛ لأداء الحديث بالعبارة السوية؛ لأنّ طالب الحديث الشريف، إذا أغفل عنها لم يسلم من التصحيف، وسوء التأويل والتحريف.

قال النووي: «على طالب الحديث أن يتعلم من النَّحو واللغة؛ ما يسلم به من اللحن والتصحيف»[1].

فمن شروط التحمل والأداء الضبط، وهذا متوقف على العلم بالعربيّة، ومعلوم أنَّ الضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

أما ضبط الصدر فهو تمكن الراوي من حفظ ما سمعه، وصيانته في صدره وقلبه، واستحضاره متى شاء.

أما ضبط الكتاب فهو صيانته لديه منذ سمعه وصححه، إلى أن يؤدى عنه.

وتحدث ابن الأثير عن الضبط قائلاً:

«الضبط: وهو عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرفُ الحفظ بعد العلم عند التكلُّم؛ حتّى إذا

---

(١) إرشاد طلاب الحقائق: (٤٧١/١).

سمع ولم يَعْلم، لم يكن شيئاً معتبراً، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يَكُن ضبطاً، وإذا شكَّ في حفظِهِ بعد العلم والسماع، لم يكن ضبطاً.

ثم الضبط نوعان: ظاهر، وباطن.

فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة.

والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفِقْه»[1].

ولا يكون ضابطاً إلا مَن اجتمعت فيه خِلال مهمة، يقول الصنعانيّ:

«والضابط مَن يكون حافظاً متيقظاً غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك في حالتي: التحمل والأداء»[2].

ومن هنا كانت العربيّة موضع اهتمام أهل الحديث في صنعتهم: رواية ودراية.

ومن لطيف كلام الإمام الخطابيّ في ذلك، قوله:

«وملاكُ الأمر فيما تمس بهم إليه الحاجةُ منها معرفة أبواب ثلاثة: وهي أمثلة الأسماء، وأبنية الأفعال، وجِهاتُ الإعراب؛ فإنَّ مَن لم يُحكم هذه الأصول لم يكُمل لأن يكون واعياً لِعلم، أو راوياً له، وبالحَرِيّ أن يكون ما يُفْسِده منه أكثر ممّا يُصلحه، وقد قال رسول الله ﷺ: «نَضَر الله امرأً، سَمِع مقالتي فحفظها ووَعَاها، وأدّاها كما سمعها فرُبّ حامل فِقه غيرِ فقيهٍ، ورُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

فالذاهِبُ عن طريق الصواب فيها كيف يؤديها كما سَمِعها، وهو لم يُتْقِن حِفْظَها، ولم يُحسِن وَعْيَها، وكيف يبلِّغُها مَنْ هو أفقه منه وهو لا

---

(١) جامع الأصول: (٧٢/١).

(٢) توضيح الأفكار: (٨/١). وينظر: دراسات في منهج النقد عند المحدثين: (٣١٢-٣٢٩).

يملك حَملَها ولا يَنْهَض بِعِبْئِهَا، فهو إذن مُغتصِب على الفقيه حقَّه، قَاطِع لطَريق العلم على مَنْ بَعدَه، والله المستعان»[1].

وقد أفاد من هذه الأبواب الأئمة الحفاظ؛ فصانوا ما حملوا من ألفاظ، وفي تدوينها دفعوا كُلَّ اعتراض، على منهج لا يقبلُ الانتقاض.

وهذا البحثُ عرضتُ فيه لجملةٍ من ألفاظ الحديث؛ متفحصاً ضبطها، وهيئة ورودها، وتقييد أئمة الشأن لها؛ ووازنتُ ذلك بضبط المعاصرين لها من خلال، ضبطهم لبعض كتب الحديث عند تحقيقها وإخراجها، أو من خلال دراسات لها صلة بالحديث وعلومه.

وأقمت تلك الموازنة على ضوابط المحدثين التي اتبعوها في منهجهم الفريد، ولكنها مبثوثة في كتبهم؛ فجمعت أهمها وجعلتها أساساً في تعقيبي على ما أراه.

وسميته بـ **«ضوابطُ تحريرِ الألفاظِ عندَ المحدثين وخطرُ إهمالِها بينَ المعاصرين»**.

نعم قد يكون في هذا التعقيب استدراك على أساتذة فضلاء، وحملة علم أجلاء، ولكن عذري أنَّ ما أبديته ـ على ما أراه ـ من تمام النصيحة؛ لألفاظ من أحاديث صحيحة.

ولعلي استأنسُ ـ هنا ـ بكلام الإمام ابن قتيبة عندما استدرك على الإمام أبي عبيد:

«ولا نعلمه خصَّ بالعِلْم قوماً دون قوم، ولا وَقْفه على زَمَن دون زَمن، بل جعَلَه مشتركاً مقسوماً بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغْلَقه عن الأوَّل، وينبِّه المُقِلّ فيه على ما أغْفَل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقّب قول متقدّم وتالٍ يعتبر على ماضٍ، وأوْجَب على كلّ مَنْ علم شيئاً من الحق أنْ يظهره وينشره. وجعل ذلك زكاةَ العِلْم، كما جَعَل الصَّدَقةَ زكاة المال»[2].

---

(١) غريب الحديث: (١/٥٣-٥٤). وينظر: إرشاد طلاب الحقائق: (١/٥١٩).

(٢) إصلاح غلط أبي عبيد: (٤٥-٤٦).

وجاء البحثُ على النحو الآتي:

الضابط الأول: اتخاذ النسخ المقابلة والمصححة عند طبع كتب الحديث.

الضابط الثاني: عدم التجاسر على تغيير ما صح روايةً في الكتب.

الضابط الثالث: ما أشكل من الألفاظ المفردة في الكتب يوجه ولا يُغَيَّر.

الضابط الرابع: ما أشكل من تركيب في حديث ثابت؛ لا يحكم عليه باللحن.

الضابط الخامس: الرجوع إلى الشُّراح الذين جمعوا بين الرواية والدارية.

الضابط السادس: عند شكل لفظ الحديث تُراعى وجوه الرواية.

الضابط السابع: يجب التحقيق في تصحيف اللفظ قبل القول به.

ولكي يستوي البحث على أَحسن أساس؛ حليتُه بجُملٍ من كلام أهل الفنّ الأكياس، وقرنت كُلَّ ضابط بمثال توضيحي يزيل الوهم أو الإلباس.

وأَهمية البحث تكمن في أمورٍ أهمها:

أ ـ التنبيه على أهمية منهج المحدثين في رواية الألفاظ وتقييدها، وضرورة الالتزام بهذا المنهج؛ الذي يقف حاجزاً منيعاً بين صيانة الحديث والإخلال به، لا سيما في العصر الحاضر.

ب ـ الأخذ بهذه الضوابط ونحوها مما هو مسطور في كتب أهل الحديث؛ يدفع الأخطاء العصريَّة عند إخراج الكتب الحديثيَّة، وضبط اللفظ على الوجوه المرويَّة.

ج ـ الإطلاع على بعض التعليقات والأحكام المتوجهة نحو ألفاظٍ حديثية في تحقيقات المعاصرين ودراساتهم.

هذا ونسأل الله ـ سبحانه ـ إخلاص النية، وأن يجعلنا ممن يؤدون الحديث على الوجوه المرويَّة، وممن يقيمون السنة النبويَّة على حال مرضية.

اتخاذ النسخ المقابلة والمصححة عند طبع كتب الحديث

لعلماء الحديث منهجهم المتميز في توثيق النصوص، وتدوينها؛ يقول الدكتور أحمد محمد نور سيف:

«وقد وضع المحدّثون لضبط هذه الأصول، والاستيثاق في نقلها، ومعرفة مصدر الناقل، والأصول التي اعتمد عليها شروطاً دقيقة لصيانة هذه المصنّفات، والاطمئنان إلى عدم العبث بها، أو التحريف فيها، فلم يقبلوها إلاّ ممّن كان له حقُّ الرواية لها، والتزموا لذلك بسلسلة الرواة، وإثبات حقّ الإجازات، والسماعات على الأصول، والفروع المنتسخة من تلك الأصول. وصانوا بذلك السنة من العبث، أو التحريف، أو انتحال الدخلاء عليهم. فلا يكفي لنقل تلك المصنّفات، والتصدّي لروايتها، حيازتها المجرّدة بالشّراء، أو الوِجادة دون أن يكون هناك حقُّ الإجازة، والرواية لها»[1].

وقد سبق المسلمون غيرهم إلى قواعد التصحيح والضبط، وتكلموا عن طرق التحمل، وآداب الكتابة والمقابلة، وذكر الفرق بين النسخ، ونحو ذلك[2].

---

(١) عناية المحدثين بتوثيق الروايات: (١٠).

(٢) ينظر: الكفاية: (١٠٤/٢)، وعلوم الحديث (١٨٤)، وتدريب الراوي: (٢/٥-٤٣)، وتصحيح الكتب: (١٥).

«ولعل أروع مثل في تاريخ المخطوط الإسلامي يضرب لإثبات الفروق بين النسخ هو نسخة «الجامع الصحيح» للبخاريّ التي صححها الحافظ اليونينيّ، التي طبعت ببولاق سنة (١٣١١)، وأشرف على تدقيقها وتصحيحها أجلاءُ العلماء، حيث أثبتوا الرَّسْمَ وفروق النسخ كما في الأصل الخطي المنقول عنه، إذ جاء فيه رمز لكل نسخة أبقوها على حالها لتكون صورة عن المخطوط الأصلي؛ ضبطاً وتوثيقاً، وصيانة له من بوادر التصحيف وشوائب التحريف»[1].

كما أنَّ اختلاف الروايات يجب أن يشار إليه في هامش الكتاب؛ فإنَّه الغاية من مقابلة النسخ.

لذا كان من ضروريات التحقيق جمع النسخ المعتبرة للكتاب عند طبعه؛ فكم من تصحيف وسقط كان سببه اعتماد نسخة واحدة أو أصول غير متقنة[2].

وهاك مثالاً يبين الخلل في الأحكام التي تبنى على دليل قبل تحريه والتوثق في ضبطه؛ فقد قال ابن هشام الأنصاريّ ـ عند حكاية المذهب القائل بجواز حذف الفعل المنصوب بـ (كي) مع بقائها:

«نعم وقع في (صحيح البخاري) في تفسير (وجوه يومئذٍ ناضرة): [القيامة: ٢٢]. (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً). أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه»[3].

واستدرك الحافظ ابن حجر على ابن هشام بقوله: **«وكأنه وقعت له**

---

(١) منهج تحقيق المخطوطات: (٤٨-٤٩). ومثل ذلك نسخة (صحيح مسلم) لابن خير الإشبيليّ، في مكتبة القرويين بفاس. ينظر: فهرس الفهارس والأثبات: (٣٨٥/١)، والإمام مسلم بن الحجاج: (٣٧٧/١).

(٢) ينظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين (١٢٨)، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه (٤٩٤).

(٣) مغني اللبيب: (١٨٩).

نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفتُ عليها»[1].

وقال الأستاذ سعيد الأفغانيّ:

«لو تحرى ابن هشام لفظ الحديث في غير نسخه لم يتوهم ما توهم، وإذاً لا صحة لهذا الحكم»[2].

المثال التطبيقي:

جاء في (سنن الترمذيّ) المطبوع، من (باب الديات)، قول النبيّ ﷺ:

ـ **«في دية الأصابع: اليدين والرجلين سواءٌ: عشرٌ من الإبل»**[3].

ووجدتُ العكبريّ قد نقل رواية الترمذِيّ بلفظ «عشرة من الإبل»[4]. **وعلق عليها قائلاً:**

«وقع في هذه الرواية (عشرة) ـ بالتاء ـ وهو خطأٌ، والصواب (عشر)؛ لأنَّ الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث»[5]..

وحاول باحث معاصر أَن يزيل الإشكال عن الرواية؛ وذلك بالقول بنفيها؛ فلفظ المطبوع من (سنن الترمذي) هو: (عشر). «ورواية الحديث في (الترمذيّ)، و(الجامع الصغير): عشر... من الإبل، ولا إشكال فيها»[6].

وأمّا تعليقات محققي (إعراب الحديث النبويّ) للعكبريّ - بمختلف طبعاته فهي:

---

(١) فتح الباري: (٤٢٨/١٣).

(٢) في أصول النحو: (٦٨).

(٣) سنن الترمذيّ: (٨/٤)، برقم (١٣٩١).

(٤) اعتمد العكبريّ على كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزيّ في أخذه ألفاظ الأحاديث التي أعربها، و(جامع المسانيد) قال عنه الكتانيّ: «جمع فيه بين الصحيحين، والترمذيّ، ومسند أحمد» الرسالة المستطرفة: (١٧٦).

(٥) إعراب الحديث النبويّ (دار الفكر): (٢٢١).

(٦) كتب إعراب الحديث النبويّ: (٥١/١).

ـ في طبعة (دار الفكر)، قال محققها الدكتور عبدالإله نبهان:

«ولم أعثر على رواية (عشرة) ـ بالتاء ـ التي ذكرها أبو البقاء»[1].

ـ وفي طبعة (دار المنارة)، قال محققها الدكتور حسن موسى الشاعر:

«والرواية فيه ـ الترمذي ـ (عشر)»[2].

ـ وفي طبعة (دار ابن رجب)، قال محققاها: وحيد عبدالسلام بالي، ومحمد زكيّ عبدالدايم: «... **ووقع في نسخة (عارضة الأحوذيّ)، ونسخة (الشيخ أحمد شاكر): (عشر) ـ بغير تاء ـ**»[3].

وخلاصة قول الباحثين أو المحققين عن هذا اللفظ: (عشرة) التسليم لقول العكبريّ، وعدم الوقوف عليه.

وللإجابة عمّا سبق، أحررُ القولَ في هذا اللفظ روايةً ودرايةً، وذلك في النقاط الآتية:

ـ **أولاً**: الرواية التي ذكرها العكبريّ ثابتة عن (نسخ الترمذيّ) ودليل ذلك:

أ ـ جاء الحديث بهذا اللفظ في مخطوطة (الجامع الصحيح) = سنن الترمذيّ، وهو في (أبواب الديات): «دية أصابع اليدين والرجلين عشرةٌ من الإبل لكلّ اصبع»[4].

ب ـ وقفت على هذا اللفظ في (نسخة الترمذيّ)، التي شرحها المباركفوريّ باسم: (تحفة الأحوذيّ)[5].

---

(١) إعراب الحديث النبويّ (دار الفكر): (٢٢١).

(٢) إعراب الحديث (دار المنارة): (٢٢٥).

(٣) اتحاف الحثيث (دار ابن رجب): (١٦٦).

وقوله: (ونسخة الشيخ أحمد شاكر) غير دقيق، فهذا الجزء حققه كمال يوسف الحوت؛ فتأمل!

(٤) الجامع الصحيح: (أبواب الديات): باب (ما جاء في دية الأصابع)، مصورة عن إحياء التراث العربيّ (٢/٤٤٥) (ق: ٦٢٤)، تاريخ النسخ (١٠٩١)هـ، رقمه في مركز جمعة الماجد: (١١٦٣٤).

(٥) تحفة الأحوذيّ: (٣٠٤/٢).

جـ ـ ذكر بعض الحفاظ هذا اللفظ (للترمذيّ):

يقول الإمام المنذريّ: «وأخرجه الترمذي، ولفظه: دية أصابع اليدين والرجلين سواء: عشرة من الإبل لكل إصبع»[1].

وقال ابن الأثير:

«وفي رواية للترمذيّ، قال رسول الله ـ ﷺ ـ:

دية أصابع اليدين والرجلين سواء: عشرة من الإبل لكل إصبع»[2].

ثانياً: ذكر الإمام ابن الأثير أيضاً هذا اللفظ (عشرة) ونحوه لبعض الرواة لغير الترمذيّ:

«وفي رواية ذكرها رزين: انّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: الأصابع كلها من اليد والرجل... في كلّ واحدة: عشرة من الإبل، والأسنان كلها سواء، في كل واحدة: خمسة من الإبل»[3].

وهذا اللفظ مستعمل عند الإمام مالك:

«في كُلِّ إِصْبَعٍ عَشَرَةٌ من الإبل»[4].

ثالثاً: من المقرر عند علماء اللغة انّ (الإبل مؤنثة)[5]، ولكن هذا التركيب لا يعدم تخريجاً، إذ يمكن حمله على المعنى، وهذا باب رحب بالعربية[6].

وقد وجه العكبريُّ، والنوويُّ، وغيرهما كثيراً من الأحاديث في الحمل على المعنى[7].

---

(١) مختصر سنن أبي داود: (٣٥٨/٦).

(٢) جامع الأصول: (٤٢٠/٦).

(٣) جامع الأصول: (٤٢٧/٤).

(٤) الموطأ: (٨٦٠/٢).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني): (١٥٣)، والمذكر والمؤنث (الأنباريّ): (١٥١/٢).

(٦) فهو وارد في القرآن وكلام العرب: ينظر: المدخل: (١٤٧).

(٧) ينظر: إعراب الحديث: (٧٩، ١١٢، ١٤٣، ...)، وشرح صحيح مسلم: (٤٧٨/١).

يقول ابن جنيّ عنه: «اعلم أنَّ هذا الشَّزج غَوْرٌ من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح.

قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث...»[1].

وقال أيضاً:

«وعليه قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذَوْد لقد جار الزمانُ على عيالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر»[2].

وقال أيضاً:

«وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل»[3].

ويرتفع الإشكال إذا قلنا معنى (الإبل: الأبْعِرة).

والبعير: يذكر ويؤنث[4].

وجاء في (الموطأ):

«وقضى معاويةُ بنُ أبي سُفْيانَ في الأضراسِ بخمسةِ أبْعِرة»[5].

والله أعلم.

من كُلّ ما تقدم أرى أنّه يجب أن تبذل عناية فائقة عند طبع كتب الحديث؛ من خلال جمع أصولها الخطية، ووجوه رواياتها، والرجوع إلى كتب الشراح الذين تكفلوا بحل مشكلاتها.

---

(١) الخصائص: (٤١١/٢).

(٢) الخصائص: (٤١٢/٢).

(٣) الخصائص: (٤١٥/٢).

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني): (١٠٤)، والمذكر والمؤنث (الأنباري): (١٢٠/١)، والخصائص: (٤١٨/٢).

(٥) الموطأ: (٨٦١/٢).

عدم التجاسر على تغيير ما صحَّ روايةً في الكتب

مما شاع عند أهل الحديث في أصولهم: انّه لا يهجم على رواية ـ بعد صحتها ـ بالتغيير؛ إذا لم توافق صواباً عند الناظر.

فلعل غيره قد يخرِّج له وجهاً صحيحاً، وتظهر له في صحة معناه ولفظه حجة لم تظهر للأول[1].

قال الإمام ابن الصلاح:

«وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله؛ فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب[2] عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية؛ فإنَّ ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة»[3].

ونجد أهل الحديث يشددون النكير على مَن تجاسر على إصلاح اللفظ على ما رآه.

وللإمام القابسيّ جواب حَسن عندما سُئِل عن ذلك، وهذا صورة السؤال وجوابه:

---

(١) ينظر: الإلماع: (١٦٧)، وفتح المغيث: (١٧٢/٣)، وتدريب الراوي: (٧٠/٢).

(٢) التضبيب: هي صاد ممدودة (صـ)، توضع فوق اللفظ؛ إشعاراً بنقصه ومرضه، مع صحة نقله وروايته. ينظر: توجيه النظر: (٧٨٣/٢).

(٣) علوم الحديث: (٢١٩).

«وسئل عن رجل يحفظ بعض (الملخص)[1] من تأليف الشيخ رضي الله عنه، فأخذ عليه اللحن فهل يجوز له أن يعرضه على مَنْ يُحسنُ العربية ويشكله؟ أفتنا رحمك الله.

فأجاب: ومن ذا الذي يحسن ما روته الأئمة بالإسناد الموصل إلى رسول الله ﷺ فيجعله لحناً، ولعله لغة لم يبلُغ بها علمه، ولعل في الحديث ما كان يوجب أن يكون اللفظ كذلك، فزهى عن المحدث ولم يتميز لم يكن إعراب الحرف إلا هذا الذي في الرواية، ولعل قلم بعض الناقلين زاد لفظة أو حرفاً أو نقص شيئاً، ولو زاد ذلك الزائد، لبقي الكلام صحيحاً، فالذي رواه بعد ذلك بمثل هذا لا يجوز أن يبدل ما في روايته، أو ينقل عن الذي رواه غير اللفظ الذي بلغه الله فيكون يشهد عليه من الكلام بغير ما استشهده عليه. ولو كان هذا يستعمل لاستعمل فيما مضى، لأنهم كانوا أعلم بوجود الحوطة على الدين من المتأخرين. قد شهدت الحفاظ لحديث رسول الله ﷺ ينكرون على القارئ إذا غير ألفاظه إلى الإعراب غير الذي عندهم، وذكر لهم من أئمة النحو من يحتج به فيه، فمالوا عليه وقالوا لمن يعرف ألفاظه: لا تفسد عليَّ حديثي. وكان أبو بكر ابن الأدفوني يسكت القارئ ويقول له: قد نهيتك أن تقرأها كذا. وعلى هذا أدركنا الناس الذين يعلمون، وليس على معنى أنهم يعلمون ما يريدون به السلامة فيما نقلوا أن لا يبدل. وقد عرفتكم في (الملخص) بجواب أبي عبدالرحمن النسائي في هذا، وإنما علينا أن نحتمل كُلَّ ما تحمل إلينا، ومن أراد منا غير ذلك فلا يجده عندنا، والله ولي التوفيق»[2].

المثال التطبيقي:

في «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان» قول النبي ـ ﷺ ـ:

«يأتي المالُ الَّذي لم يُعْطَ الحقُّ منها، فتطأُ الإبلُ سَيِّدَها بأخفافِها،

---

(١) يقال: فيه (المُلَخَّص والمُلَخِّص). ينظر: تفسير غريب الموطأ: (مقدمة المحقق): (١٠٥/١).

(٢) المعيار المعرب: (٣٠١/١١-٣٠٢). وجواب الإمام النَّسائيّ في (الإلماع: ١٨٣).

ويأتي البَقَرُ والغنمُ فتطأ صاحبَها بأظلافِها، وتنطحهُ بقرونِها، ويأتي الكَنْزُ شُجاعاً أَقْرَعَ، فيَلْقَى صاحِبَهُ، فَيفِرُّ منهُ، ثم يَسْتَقْبِلُهُ وَيَفِرُّ منهُ، فَيَقُولُ: ما لي وما لَكَ؟! فيقولُ: أنا كَنْزُكَ أنا كَنْزُكَ، فيتلقَّاهُ صَاحِبُهُ بيدِهِ فَيَلْقَمُ يدَهُ»[1].

وعلق الشيخ شعيب ـ وفقه الله ـ على قوله ـ ﷺ ـ:

«شجاعاً أقرعَ» بقوله: «في الأصل: شجاع»[2] ـ أي: بالرفع.

ولي هنا تعقيبان:

الأول: الذي حمل المحقق الفاضل على هذا التغيير إصلاح اللفظ من جهة قواعد النحو المشهورة، وكأنّه يرى أنَّ هذا من تصحيف النساخ، فهو القائل في مقدمة عمله:

«صححت ما وقع من تحريف أو تصحيف في النسخة التي اعتمدناها من كتاب «الإحسان»... فإن كان التحريف في الأَصل أيضاً رجعتُ إلى تصحيحه من مصادر التخريج»[3].

وهذا عمل طيِّب، ولكن لا نصلح ما كان له وجه مقبول في العربيّة مع صحته سنداً.

ومن هنا لام العلماءُ المحققون مَنْ يتجاسر على إصلاح ألفاظ الرواية من غير برهان قاطع.

وفي هذا يقول القاضي عياض ـ زيادة على ما قررناه آنفاً:

«فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده، وغَيَّرَ الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه، وربما كان غلطه في ذلك أشد من استدراكه؛

---

(١) الإحسان: (٨/٤٧)، برقم (٣٢٥٤).

(٢) الإحسان: (٨/٤٧)، هامش (١).

(٣) الإحسان: (١/٧٠)، (مقدمة التحقيق).

لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية، ولا أنس إلى الاعتداد بسماع، مع أنه قد لا يسلم له ما رآه، ولا يوافق على ما أتاه؛ إذ فوق كل ذي علم عليم..»[1].

الثاني: رواية الرفع لها وجه حَسَن، ومن الطريف أني وجدتُ نحو هذا اللفظ في سؤال رفعه الإمام النوويّ إلى إمام العربيّة ابن مالك؛ ووجهه بأكثر من وجه من ذلك:

«ويجوز أن يجعل (كنزه): فاعل (جاء)، و(شجاع): خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال والتقدير: جاء كنزه، وهو شجاع، أو صورته شجاع»[2].

إذن فتغيير ضبط المتن لم يكن بعد دراسة، فالمحقق يجب أن يتأنى، ويوجه النصّ المروي أولاً، ثم يعلق على ما يراه في الحاشية. ولنختم هذه المسألة بقول القاضي عياض:

«ولهذا قد شاهدنا من الإصلاحات لمثل هذا لبعض المتجاسرين وأكثرهم من المحدثين والمتأخرين: ما الصواب فيما أنكروه، وعين الخطأ ما أصلحوه»[3].

(١) مشارق الأنوار: (٤/١).

(٢) اللفظ الذي سئل عن ابن مالك هو:
«إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاع أقرع».
ينظر: أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث (٣١٤) ـ بتحقيقي ـ.

(٣) الإلماع: (١٦٧)، وينظر: فتح المغيث: (٣/ ١٧٢).

ما أشكل من الألفاظ المفردة في الكتب يوجه ولا يُغَيّر

بيان نصوص الكتاب والسُّنة متوقف على لسان العرب؛ لذا كان الاشتغال بعلوم العربيّة مقدمة إلى إحكام العلم، لا سيما لمَن طلب الحديث[1].

ومعرفة الألفاظ المفردة مقدمة على معرفة المركبة؛ لأنَّ التركيب فرع عن الإفراد.

يقول ابن الأثير في ذلك:

«والألفاظ المفردة تنقسم قسمين: أحدهما خاصٌّ، والآخر عامٌّ.

أما العام فهو ما يَشْتَرك في معرفته جمهور أهل اللسان العربيّ ممّا يَدُورُ بَينَهم في الخطاب، فهم في معرفته شَرَعٌ سَوَاءٌ أو قريبٌ من السَّواء، تَناقَلوه فيما بينهم وتَداوَلوه، وتَلقَّفُوه من حال الصِّغَر لضرورة التَّفاهُم وتَعَلُّموه.

وأما الخاصُّ فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللُّغَوية، والكلمات الغريبة الحوشيّة، التي لا يعرفها إلا مَن عُنِيَ بها، وحافظ عليها واستخرَجَها من

(١) ينظر: الرسالة: (٤٢-٤٣).

مظانّها - وقليلٌ مَاهُمْ - فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاصّ من الألفاظ أهمَّ مما سواه، وأولى بالبيان مما عداه، ومُقَدَّماً في الرتبة على غيره، ومَبْدُوًّا في التعريف بذكره؛ إذ الحاجة إليه ضروريّة في البيان، لازمة في الإيضاح والعِرْفان.

ثم معرفته تنقسم إلى معرفة ذاته وصفاته: أما ذاته فهي معرفة وَزْن الكلمة وبنائها، وتأليف حروفها وضَبْطها؛ لئلاّ يتبدّل حرفٌ بحرف أو بناءٌ ببناء. وأما صفاته فهي معرفة حركاته وإعرابه؛ لئلاَّ يَخْتَلَّ فاعل بمفعول، أو خبر بأمر، أو غير ذلك من المعاني التي مَبْنَى فَهْم الحديث عليها، فمعرفة الذات استقل بها علماءُ اللغة والاشتقاق، ومعرفة الصفات استقل بها علماء النحو والتَّصْريف، وإن كان الفريقان لا يكادان يَفْتَرقَانِ لاضْطِرارِ كلّ منهما إلى صاحبه في البيان»[1].

واهتم علماء الحديث واللغة في بيان ألفاظ النبوة، وتوجيه معانيها، وتفسير مشكلها[2].

وإذا قصر طالب الحديث في معرفة دلالة الألفاظ، لا يسلم من الزلل، بل قال الخطابيّ:

«فحَقَّ على طالب الحديثِ أن يرفُق في تأمّل مواضع الكلام، ويُحسن التَّأنّي لِمحنَةِ اللَّفظ، ومعرفة ما يَليق به من المعنى؛ ليستوضِحَ به قَصده، ويُصيبَ جِهَتَه؛ فإنّ قوما أغفلوا تَفَقُّد هذا الباب فَلحِقَتْهم سِمَةُ التّحريف ولَزِمتهم هُجنةُ التَّقصير، وصاروا سُبَّة على أهل الحديث تُنْثَى زَلاّتُهم وتُذْكَر عَثَراتهم»[3].

المثال التطبيقي:

جاء في (المسند): «أَنَّ سَلَمةَ بنَ نُفَيْلٍ أخبرَهُم أَنَّه أَتى النبيَّ (فقال:

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/١).
(٢) ينظر: معاجم غريب الحديث والأثر: (٢٠).
(٣) غريب الحديث: (٥٧/١).

إِنِّي أَسْمَتُ الخَيْلَ، وَأَلْقَيْتُ السِّلَاح، وَوَضَعَتِ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا، قلتُ: لا قتال. فقال له النبيُّ ﷺ: «الآنَ جاءَ القِتالُ، لا تَزالُ طائفةٌ مِنْ أُمَّتِي ظاهِرِينَ على النَّاسِ، يُزيغُ اللهُ قُلُوبَ أَقْوامٍ، فَيُقاتِلُونَهُمْ، وَيَرْزُقُهُم اللهُ مِنْهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُمْ على ذلك، ألا إنَّ عُقْرَ دارِ المُؤْمِنِينَ الشَّامُ، والخَيلُ مَعْقُودٌ في نواصِيها الخَيرُ إلى يَوْمِ القِيامَةِ»[1].

علّق المحققون على قوله ـ ﷺ ـ :(يُزيغُ الله قلوب أقوام) بقولهم:

«في الأصول الخطية و(م): (يرفع)، وشرح عليها السندي بقوله: رفع الله قلوبَ أقوام عن الإيمان إلى الكفر، وأثبتنا ما جاء في مصادر التخريج. . . »[2].

أقول لا يوجد ما يبرر تغيير لفظة في رواية (المسند)، مع اتفاق الأصول الخطية والطبعة الميمنية عليها[3].

نعم وقع عند النسائيّ بلفظ:

«كَذَبُوا الآنَ جَاءَ الْقِتَالُ وَلاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، وَيُزِيغُ اللهُ لَهُمْ قُلُوبَ أَقْوَامٍ وَيَرْزُقُهُمْ مِنْهُم حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَحَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللهِ وَالْخَيلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ وَأَنْتُمْ تَتْبَعُونِي أَفْنَاداً؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ وَعُقْرُ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ الشَّامُ»[4].

وشرح السندي لفظ هذه الرواية بقوله:

«ويزيغ: من أزاغ إذا مال، والغالب استعماله في الميل عن الحق إلى الباطل. والمراد يميل الله تعالى (لهم) أي: لأجل قتالهم وسعادتهم قلوب أقوام عن الإيمان إلى الكفر؛ ليقاتلوهم ويأخذوا مالهم ويحتمل على بعد: أنَّ

---

(١) المسند: (٢٨/١٦٤-١٦٦) برقم (١٦٩٦٥).

(٢) المسند: (٢٨/١٦٥) هامش (٢).

(٣) المسند (الميمنية): (٤/١٠٤).

(٤) سنن النسائي: (٦/٢١٤-٢١٥).

المراد يميل الله تعالى قلوب أقوام إليهم ليعينهم على القتال ويرق الله تعالى أولئك الأقوام المعينين من هؤلاء الأمة بسبب إحسان هؤلاء إلى أولئك، فالمراد بالأمة الرؤساء وبالأقوام الأتباع وعلى الأول المراد بالأمة المجاهدون من المؤمنين وبالأقوام الكفرة والله تعالى أعلم»[1].

فيجب المحافظة على ألفاظ كُلّ رواية؛ فقد تختلف الروايات باللفظ دون المعنى، ولاختلافها أسباب كثيرة ليس هذا موضعها[2].

والذي يقوي ما نذهب إليه ما يأتي:

أولاً: إشكالية معنى اللفظ ليس مدعاة لتغييره؛ فهذا واقع في النصوص كثيراً، فالعلماء يوجهون ولا يغيرون.

ثانياً: رواية (يرفع)، وجهها السندي بقوله:

«**رفع الله قلوبَ أقوام عن الإيمان إلى الكفر**»[3] على ما ذكر محققو المسند. ورواية المحدثين مبنية على صحة السند؛ لذا كانت لهم في مواضع لغة متميزة[4].

ثالثاً: لا يعترض على رواية (المسند) بقول ابن عساكر:

«الصواب: يزيغ الله ـ تعالى ـ قلوب أقوام»[5]؛ إذ لم يبين وجه الخطأ ولم يقرره.

---

(١) حاشية السنديّ على سنن النسائي: (٦/٢١٤-٢١٥).

(٢) ينظر: أسباب تعدد الروايات: (٦).

(٣) هذا من كلام السنديّ في حاشيته على (مسند الإمام أحمد)، إذ اهتم بتحرير ألفاظه وبيان غريبه وإعراب مشكله، وقد نقل المحققون كثيراً من كلامه، والكتاب لا يزال مخطوطاً.
ينظر: المسند (مقدمة التحقيق): (١/٩١).

(٤) جاء في الكفاية: (١/٥٤٢): «باب في اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة... وروي عن أبي عبيد: (لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربيّة أقيس؛ ولا تجد بُداً من اتباع لغة أهل الحديث لأجل السماع).

(٥) تاريخ مدينة دمشق: (١/١١٧).

رابعاً: هذه الطريقة في التغيير تخالف طريقة المحققين من أهل الحديث، قال القاضي عياض:

«وحماية باب الإصلاح والتغير أولى؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين: فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبّه عليه، ويذكر وجه صوابه. إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب. ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا أو من طريق فلان كذا، وهو أولى؛ لئلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل»[1].

وقال أيضاً:

«لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم»[2].

فعلى المحقق أن يثبت الرواية كما جاءت، وإن كانت تضمُ لفظاً مشكلاً، ثم بعد ذلك يجيب عنها في حاشية التحقيق، وكشف الإشكال المعنويّ أجدرُ بالبيان وأحق، يقول ابن الجوزيّ: **«قد يأتي الحديث وأكثره ظاهر لا يحتاج إلى شرح، وإنما يُشرح ما يشكل، وقد يقع على الحديث اعتراض؛ فيفتقر إلى جواب. وذلك متعين»**[3].

(١) الإلماع: (١٨٦-١٨٧).

(٢) الإلماع: (١٨٦).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/).

ما أشكل من تركيب في حديث ثابت، لا يحكم عليه باللحن

قد تأتي تراكيب تخالف في الظاهر القواعد الإعرابيّة؛ وهذا أمرٌ لا يقدح في الكلام الفصيح؛ إذ وردت أبيات جمة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، ورواياتها تختلف؛ فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها[1].

بل ورد نحو هذه التراكيب في مواضع من القرآن الكريم، وقراءاته، ومَن يرجع إلى كتب التفسير والإعراب وغيرها يجد ذلك مبسوطاً[2].

وهذا واقع في الحديث أيضاً؛ لذا اهتم شراحه ومعربوه في بيان تلك النصوص، مع تنبيههم إلى أنّه ليس في شيءٍ من الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ، وعدم التخريج من اللغات أصلاً[3].

وفي ذلك يقول الشيخ محمد بن الطيب الفاسيّ:

«وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح، والسنن والمسانيد والمعاجم... على اختلاف أنواعها، وتنوع موضوعاتها لا تكاد

---

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح: (١/٤٨٠).

(٢) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: (١٣) وما بعدها.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: (٢٥)، (مقدمة المحقق)، والحديث النبوي في النحو العربي (٩٠).

تجد فيها تركيباً واحداً يُحكم عليه باللحن المحض، الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب»[1].

المثال التطبيقي:

جاء في (المسند) للإمام أحمد طبعة (مؤسسة الرسالة) قوله ـ ﷺ ـ:

ـ **«وإنَّما هُمْ بنو هاشِمٍ وبنو المُطَّلِب شيئاً واحداً»**[2].

قال العكبريُّ ـ معترضاً على ضبطه: «وفي حديث جُبير بن مُطْعِم أَنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: **«إنّما بنو هاشِمٍ وبنو المطّلب شيئاً واحداً»**.

هكذا في الرواية ـ بالنصب ـ وهو خطأٌ من الراوي، والوجه الرفع، على أنَّه خبر (بَنو) وليس هنا خبر غيره»[3].

وقال باحثٌ معاصر ـ وهو يحاول أن يستدرك على كلام العكبريّ:

«وبالرجوع إلى مسند الإمام أحمد، وجدت أنَّ للحديث روايتين: ـ

الأولى: (وإنَّما هم بنو هاشِم، وبنو المطَّلِب شيءٌ واحد)[4].

الثانية: (إنما أرى هاشماً والمطّلِبَ شيئاً واحداً)[5].

وليس فيهما أيّ إشكال؛ فمن أين جاءت الرواية التي اعتمد عليها العكبريّ؟!

إنها كما يقول من (جامع المسانيد) لابن الجوزيّ؛ وقد جمع فيه صاحبه الصحيحين، والترمذيّ، ومسند أحمد، وليس في أيّ منها الرواية التي اعتمد عليها العكبريّ.

---

(١) فيض نشر الانشراح: (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٢) المسند: (٣٠٥/٢٧)، برقم (١٦٧٤١).

(٣) إعراب الحديث النبوي (دمشق): (١٢٠-١٢١).

(٤) المسند (الميمنية): (٨١/٤)، و(مؤسسة الرسالة): (٣٠٥/٢٧) برقم (١٦٧٤١).

(٥) المسند (الميمنية): (٨٥/٤)، و(مؤسسة الرسالة): (٣٣٨/٢٧) برقم (١٦٧٨٢).

فلعلّ الخطأَ راجع إلى أحد تلاميذ العكبريّ الذي كان يقرأ عليه؛ لأنَّ أبا البقاء العكبريّ كان ضريراً كما تعلم»[1] .

ولي هنا تعقيبان:

الأول: عدم وقوف الباحث الفاضل على هذه الرواية لا يسلّم له، ولعلّ اعتماده على (الطبعة الميمنية) من (المسند) يبرر قوله، ولكن بعد أن ظهرت (طبعة مؤسسة الرسالة)، وهي مقابلة على أصول محرّرة، ومتقنة[2]، فما توصل إليه لا يستقيم. فالحديث بالرواية التي أوردها العكبريّ موجود.

الثاني: تخطئةُ العكبريّ لراوي الحديث مدفوعة؛ لأنّ رواية النصب لها وجه مقبول في العربيّة.

قال الإمام السنديّ: «**بالنصب، بتقدير: كانوا**»[3] .

وقال الدكتور حسن موسى الشاعر في تحقيقه لـ (إعراب الحديث النبويّ) للعكبريّ معلقاً على هذه الرواية:

«**يمكن توجيه الرواية على أنّه خبر كان محذوفة مع اسمها، أي: كانوا شيئاً واحداً**»[4].

وهذا وجه حَسَن في العربيّة.

---

(١) كتب إعراب الحديث النبويّ: (١/٥٠).

(٢) قال محققو المسند: «الطبعة الميمنية المعروفة فيها تحريف كثير، وتصحيف، وقد سقط منها أحاديث ومسانيد».المسند: (١/٣٦) (مقدمة التحقيق).وقد أفاض المحققون ببيان النسخ المعتمدة في تحقيق المسند، ومنها نسخ محررة، ومقابلة وعليها تقييدات، وتوثيقات.المسند: (١/١٠٤ - ١٠٣٢)، (مقدمة التحقيق).

(٣) المسند: (٢٧/٣٠٥) هامش(٣).

(٤) إعراب الحديث النبوي: (١٥٠) هامش (٦).

الرجوع إلى الشُّراح الذين جمعوا بين الرواية والدراية

لا يقتصر منهج الشرح عند كثير من شراح الأحاديث على بيان الأحكام المستفادة منها أو الكلام على تخريجها ونحو ذلك، بل يفكون غريبها، ويقفون عند مشكلات إعرابها المهمة، وتوجيه المشكل منه، وقد يطنبُ بعضهم في وجوه تقييد الرواية اعتماداً على النقل، وبيان ما يجوز فيها من جهة العربية[1].

فهذه المادة التي تخصُّ تحرير اللفظ وضبطهِ يجب الإفادة منها عند نشر كتب الحديث؛ كي تضبط متونها على الوجه الذي تحمله الأئمة، فقد يكون اللفظ حمالاً لوجوه غير مرضية، ومعرفة ذلك لا يتأتى لكل أحد فإن لسان العرب واسع.

يقولُ الإمام الشافعيّ:

«ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها؛ حتى لا يكون موجوداً فيها مَن يعرفه»[2].

فاعتماد مذاهب العربيّة وحدها في ضبط اللفظ لا يكفي، وقد يجرُّ

(١) ينظر: الإعراب وأثره في ضبط المعنى: (٢٣٨).
(٢) الرسالة: (٤٢).

ذلك إلى تغيير الرواية، لا سيما في الألفاظ التي يخالف ظاهرها ما اشتهر من قواعد العربية؛ وهنا يتجاسر بعضهم على تغييره[1].

يقولُ القاضي عياض:

«ومنهم مَنْ يجسر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام ابن أحمد الكناني الوقشي؛ فإنه لكثرة مطالعته وتفننه كان في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم وثقوب فهمه وحدة ذهنه ـ جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له أو بما رآه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربَّما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ.

وقد وقفنا له من ذلك في الصحيحين والسِّيَر وغيرها على أشياء كثيرة. وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك»[2].

وبلغ بهؤلاء الشُّراح من الأَمانة إذا ما وقفوا عند لفظ لا يعرفون له وجهاً، مع ثبوته، أظهروا الاعتذار عن ذلك، وسكتوا عن علم.

فهذا الإمام ابن الأثير يقف عند لفظ ويورد خلاف الرواة فيه، وبعد ذلك يعض على الرواية، ويعترف بعجزه، وذلك في قوله: «مَلَتْنَا: الذي جاء في (كتاب الحميديّ): مَلأتنَا، وفي (كتاب مسلم): مَلَتْنَا، ولم يتعرَّض الحميديّ في غريبه لشرحها، والذي جاء في (كتاب رزين): هَلَتْنَا، يعني: السحاب، وهو أقرب إلى المعنى، والله أعلم.

وهذه اللفظة لم تجئ إلاّ في رواية مسلم، ولا أعرف معناها، ونحن نرويها كما سمعناها إلى أن نعرف لها معنىً»[3].

---

(١) ينظر: فتح المغيث: (١٧٢/٣).
(٢) الإلماع: (١٨٦).
(٣) جامع الأصول: (٢٠٤/٦).

المثال التطبيقي:

جاء في (مسند الإمام الشافعيّ) ـ بترتيب السنديّ ـ قول أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «**مَنْ كان له مالٌ، لم يُؤَدِّ زكاتَه مُثِّلَ له يوم القيامةِ شجاعاً أقرعَ، له زبيبتان يطلبُهُ، حتى يُمْكِنَهُ، يقولُ: أنا كَنْزُك**»[1].

وقد رفعه البخاريّ[2] ـ رحمه الله ـ.

والذي يهمنا لفظ (شجاعاً أقرع) من مسند الشافعيّ؛ إذ ضبطها مَن أخرجه ـ بالنصب ـ في حين لو ذهبنا إلى (شرح المسند) للإمام ابن الأثير، نجده يقول: «وفي رواية الشافعيّ ـ رضي الله عنه ـ:

(شجاعٌ أقرعُ) ـ بالرفع ـ لأنَّه الذي أقيم مقام الفاعل الأول لـ (مُثِّل)، أو أنَّه أخلى (مُثِّل) من الضمير، وجعل له مفعولاً واحداً.

ولا يكون الشجاع كناية عن المال الذي لم يُؤدِّ زكاتَه، وإنَّما هو حقيقة الحيَّة؛ كأنَّه يخلق له.

ونصبه في رواية البخاريّ، والنسائيّ؛ لأنَّه المفعول الثاني، والذي اقيم مقام الفاعل هو ماله؛ لأنَّه قد ذكر في لفظ الحديث»[3].

فالبخاريّ أورده ـ بالنصب ـ: «... **مُثِّلَ له يومَ القيامة شجاعاً أقرعَ...**»[4].

والذي يلوح لي أنَّ مَن أخرج (مسند الشافعيّ) اعتمد على وجه الرواية عند البخاريّ، ولو رجع إلى (شرح المسند) لوجد ضبط الرواية على ما أداها الإمام الشافعيّ.

---

(١) ترتيب مسند الإمام المعظم: (٢٢٢)، رقم (٦١١).

(٢) ينظر صحيح البخاري: (٢٦٨/٣)، رقم(١٤٠٣).

(٣) شرح المسند: (ج٣/ق٣) (أ ـ ب). وقد نقل هذا النص العيني في (عمدة القاري: ١٨٠/٧): «وقال ابن الأثير في (شرح المسند): وفي رواية الشافعيّ: شجاع ـ بالرفع ـ...».

(٤) صحيح البخاري: (٢٦٨/٣) رقم (١٤٠٣).

بل في إحدى روايات (الموطأ) ـ بالرفع ـ أيضاً ـ يقول التِّلمسانيّ:

«**الشجاعُ: الحيّةُ الذكَرُ... وضبط بالرفع والنصب، والرفع رواية الطَّرَابُلُسِيّ في (الموطأ)، والنصب كأنّه مفعول ثانٍ، والأول الكثيرُ الرفع وهو أظهر، ويكون (مُثْلَ): بمعنى صُيّرَ وجُعِلَ كنزُهُ بهذه الصفة...**»[1].

وفي هذا الضابط الذي ذكرناه، ومثلنا له، لا بُدَّ من الحذر؛ فقد يقع شارح في وهم ما، ويأتي مَن يخرجُ المتن ويضبطه على ذلك الوجه الذي وهم به الشارح.

ففي (سنن أبي داود) ـ بتحقيق محمد محيي الدين ـ رحمه الله ـ ضبط قول ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ: «**وكنتُ فتىً شاباً عَزِباً**»[2].

لفظ عَزِباً ـ بكسر الزاي ـ والذي حمله على ذلك قول أحد شراح(سنن أبي داود)، وهو صاحب (عون المعبود)؛ إذ قال: «**وكنتُ فتى شاباً عزباً: بفتح العين المهملة، وكسر الزاء، هو صفة للشاب**»[3].

وصواب الشكل هو (عَزَباً)، يقول بدرُ الدين العيني: «**قوله عزَبا: صفتُه العزَب ـ بفتح العين والزاي، الذي لا زوج له**»[4].

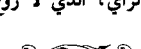

(١) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب (٢٨٨/١-٢٨٩).
(٢) سنن أبي داود: (١٥٦/١) رقم (٣٨٢).
(٣) عون المعبود: (٤٢/٢).
(٤) شرح سنن أبي داود: (٢١٥/٢). هذا وقد وقع الحافظ في هذا الوهم في موضع (فتح الباري: ٥٣٥/١): (عَزِب: بفتح العين وكسر الزاي). وقاله على الصواب في موضع آخر: (فتح الباري: ٤٢٠/١٢): (والعزَب: بفتح المهملة والزاي ثم موحدة) وينظر: العلماء العزاب: (٣٤-٣٨).

عند شكل لفظ الحديث
تُراعى وجوه الرواية

من قواعد المحدثين في الكتابة وآدابها أنّه يجب على طالب الحديث ضبط كتابه بالنقط والشكل؛ ليؤديهُ كما سمعه.

قال الإمام النـوويّ:

«على طالب الحديث وكاتبه صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبُه، أو يحصله بخطّ غيره من مروياته شكلاً ونقطاً؛ يؤمن معهما الالتباس. وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه، وذلك قبيح العاقبة»[1] .

فقد قيل: إعجام المكتوب يمنع من استعجامِه، وشكْلُهُ يمنعُ من إشكاله.

فالإعجام هو النقط، والشكل: هو إعلام الحرف بالحركة[2].

والشكل متوقف على الإعراب؛ لأنَّ الحركات أدلة عليه، وإهمال ذلك يقود إلى الخلل في الضبط؛ فتصحف الأسانيد والمتون[3].

---

(١) إرشاد طلاب الحقائق: (٤٢٨/١-٤٢٩). وقد صنف المحدثون في (المشتبه من الأسماء)، و(المشكل من الألفاظ)، وغير ذلك.

(٢) ينظر: توجيه النظر: (٧٧٨/٢).

(٣) ينظر: الإعراب وأثره في ضبط المعنى: (٢٣٨)، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤١٩).

يقول الإمام الخاطبيّ:

«وأمّا الإعرابُ وما يختلِف من معاني الحديث باختلافه فكقَوله: «ذَكَاةُ الجَنين ذَكاةُ أُمّه». الرّواية بضَمِّ الذّكاتَين على مذهب الخَبَر، وقد حَرّفَه بعضُهم فنَصَبَ الذّكاةَ على مذهب الأمر، لينقلِبَ تأويلُه فيستحيلَ به المَعْنى عن الإباحة إلى الحَظْر.

وكقوله: «احتج آدمُ ومُوسَى، فحجَّ آدمُ مُوسَى». الوَجْهُ أن تَرفع آدم لأنّ الفعل له. وتَنصِب مُوسَى لأنّه المحجوجُ. فَمنْ أغفلَ مُراعاةَ الإعراب ونَصَب آدم أحال في الرّواية، وأنكر القَدَر.

ومن تَتَبّع هذا الباب في الحديث وَجَد منه الكَثير، وفيما أوردتُ دليلٌ على ما أردتُ، فواجبٌ على من دَأَبَ في طلب الحديث، ولهِج بِتَتَبُّع طرقه أن يُعنَى أوّلاً بإصلاح ألفاظِهِ وإحْكام مُتونِه؛ لئلا يكون حَظُّه من سَعْيه عناءَ لا غَناءَ معه، وتَعباً لا نُجحَ فيه»[1].

أمّا إذا كان اللفظ مضبوطاً؛ فهذا يدفع الخلاف، ويجنب اللفظ سوءَ التحريف.

يقول القاضي عياض:

«فإذا نوزع في إعرابه وضبطه، ورجع إلى كتابه فوجده مهملاً بقي متحيراً، أو جسر على الضبط بغير بصيرة ويقين»[2].

والذي يطالع كتب أهل العلم يرى عجباً في ضبط الأَحاديث؛ والجهد الذي بُذل في حمله عن الشيوخ لفظاً وتقييداً.

فقول النبي - ﷺ -: «يا نِسَاءَ المُؤْمِنَاتِ لا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لجارتها، ولو كُرَاع شاةٍ مُحْرَقاً»[3].

---

(١) غريب الحديث: (١/٥٦-٥٧).

(٢) الإلماع: (١٥٢).

(٣) الموطأ: (٢/٩٣١).

ولنتأمل ما جاء في (فتاوَى ابن رشد) في ضبطه:

«وسئل رضي الله عنه من جَيَّان في مسألة وقع الاختلاف فيها بين الفقهاء ونص المسألة: ما تقول يرحمك الله في قول النبي ﷺ: (يا نساء المؤمنات) إلى آخر الحديث؟ كيف قيدته وحملته عن الشيوخ؟ أعلى الدعاء المفرد في نساء ورفع المؤمنات بعد أم كيف؟ وبين لنا إن كان يحمل على ما يجوز في العربية أم يقتصر على الراوية؟ وكيف وقع في غير الموطأ؟ وأين وقع؟ ومن تكلم عليه؟ وإن كان بلغك من أين ارتفع المؤمنات؟

فأجاب ـ أيده الله ـ: تصفحت أرشدنا الله وإياك سؤالك، ووقفت عليه وأكثر الشيوخ يرون الحديث (يا نساءَ المؤمناتِ) بنصب النساء، وخفضِ المؤمنات على حكم النداء المضاف، ووجه ذلك أن خطاب النبيّ (توجه إلى نساء بأعيانهن أقبل بندائه عليهن، فقال: يا نساء المؤمنات، فصحت الإضافة على معنى المدح لهن، والترفيع لأقدارهن كما تقول: يا رجال القوم، ويا فوارس العرب، فيكون معنى الكلام يا خيرات المؤمنات لا تحقرن إحداكن لجارتها... الحديث.

وهو معنى صحيح يصح به الكلام على ظاهره دون تفسير ولا إضمار، ويتضمن المدح وهو زيادة فائدة في الحديث.

ورواه بعض الشيوخ (يا نساءُ المؤمناتُ) و(المؤمناتِ) برفع النساء على النداء المفرد، ورفع المؤمنات على النعت للنساء على اللفظ ونصبها على الموضع، وقيل: المعنى يا أيها النساء المؤمنات وممن ذهب إلى ذلك وقال: إن الإضافة في ذلك لا تصح ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ ومعنى ما ذهب إليه أنَّ ذلك لا يجوز من جهة المعنى لما كان المؤمنات بعض النساء، ولا يصح في المعنى أن يضاف الشيء إلى بعضه لا يقال: قرأت قرآن الأم، ولا رأيت رجل اليد، وإنما يصح أن يقال: قرأت أم القرآن، ورأيت يد الرجل؛ فكذلك يصح في الكلام أن يقال: رأيت مؤمنات النساء، ولا يصح أن يقال: رأيت نساء المؤمنات.

هذا ما احتج به من ذهب إلى أن ذلك لا يجوز من جهة المعنى

واللفظ على الوجه الذي بيناه. فرواية من روى الحديث على الإضافة أظهر لصحة معناه مع حمله على ظاهره دون تقدير ولا إضمار مع ما يتضمن من مدحهن، وهي زيادة فائدة وبالله التوفيق»[1].

·المثـال التطبيقـي:

جاء في (صحيح مسلم):

«حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا الأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (يَا مُعَاذُ: أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ ؟) قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ (أَنْ يَعْبُدَ اللهَ وَلاَ يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ) قَالَ (أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؟) فَقَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ (أَنْ لا يُعَذِّبَهُمْ)[2].

والذي يهمنا لفظ (ولا يشرك به شيْءٌ)؛ إذ هو في نسخة ابن الصلاح (شيئاً) - بالنصب - وأوضح ذلك بقوله:

«وفي رواية أبي حَصِين المذكورة: «يا مُعاذ. أتدري ما حَقُّ الله عَلَى العِبادِ ؟ قال: اللّهُ ورَسُولُهُ أعلم. قال: (أنْ يَعْبَدَ اللّهُ ولا يُشْرَكَ به شيئاً).

وقع في الأصول (شيئاً) بالنصب.

قلت: هو الصحيح على التردد في قوله: **(يَعْبَد اللّهُ ولا يُشرك به) بين وجوه ثلاثة.**

أحدُهما: (يَعْبُد الله)، بفتح الياء التي للمذكر الغائب، أي يَعْبُد العبد الله ولا يشرك به شيئاً. وهذا أوجه الوجوه.

---

(١) فتاوى ابن رشد: (٢٦٩/١-٢٧١). وإذا أردت الوقوف على تفصيلات أكثر لرواية الموطأ فانظر: المنتقى: (٢٤٥/٧)، وشرح الزرقاني: (٣١٠/٤) ولرواية (مسلم) انظر: إكمال المعلم: (٥٦١/٣)، والمفهم(٧٤/٣-٧٥).

(٢) صحيح مسلم: (٥٩/١) برقم (٥٠).

الثاني: (تَعْبُد) بالتاء التي هي للمخاطب على التخصيص لمعاذ لكونه المخاطب والتثنية به على غيره.

الثالث: (يُعْبَدَ) بضم أوله على ما لم يسم فاعله، ويكون قوله: (شيئاً) كناية عن المصدر، لا عن المفعول به، أي: لا يشرك به إشراكاً.

وتكون الجار والمجرور في قوله به هو القائم مقام الفاعل.

وإذ لم تُعين الرواة شيئاً من هذه الوجوه فحق على من يروي هذا الحديث منا أن ينطق بها كلها واحداً بعد واحد ليكون آتياً بما هو المَقول منها في نفس الأمر جَزماً، والله أعلم»[1].

في حين قال الإمام النوويّ في ضبطه:

«هكذا ضبطناه (يُعبد) ـ بضم المثناة تحت ـ و(شيءٌ) ـ بالرفع ـ وهذا ظاهر»[2].

والشيخ محمد فؤاد ـ رحمه الله ـ أهمل التنبيه على الوجه الذي ذكره ابن الصلاح، مع أنَّ النوويّ أشار إليه، ولكنّه عندما تعرض لحديث: (يا نساء المسلمات)[3] في (الصحيح) نبه على الخلاف في وجوه ضبطه[4]، وهذا شيءٌ حسن.

يقول الشيخ مشهور بن حسن عن إخراج (صحيح مسلم) - بعد أن أثنى على تحقيق الشيخ محمد فؤاد كثيراً:

«والكتاب لا يزال بحاجة إلى طبعةٍ دقيقةٍ، مضبوطة على وجه أكثر، ولا بُدَّ فيها من الآتي:

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: (١٨٧-١٨٨). وينظر: شرح صحيح مسلم: (٣٤٦/١)، والديباج: (٤٣/١).

(٢) شرح صحيح مسلم: (٣٤٦/١).

(٣) صحيح مسلم: (٧١٤/٢) رقم (١٠٣٠).

(٤) ينظر: شرح صحيح مسلم: (٣٤٦/١).

أولاً: أن تقابل على نسخ خطية معتمدة، ولا سيما نسخة ابن خير الإشبيلي....

ثالثاً: أن تثبت الخلافات بين النسخ في الهامش، وذلك من خلال (المعلم) للمازريّ، و(مشارق الأنوار) للقاضي عياض، و(تحفة الأشراف) مع (النكت الظراف)، و(تقييد المهمل) للجيّانيّ»[1].

وهذا الذي نراه صنيع المحدّثين في كتبهم، قال الإمام النوويّ:

«يستحبُ في الألفاظِ أن يضبطها في نفس الكتاب، ثم يكتبها قبالتها في الحاشية مفردة واضحة مضبوطة؛ فإن ذلك أبلغ في إبانتها»[2].

وقد طبق أصحابُ الحواشي على كتب الحديث ذلك عملياً، يقول السيوطيّ في حاشيته على(صحيح البخاريّ) التي سماها (التوشيح شرح الجامع الصحيح):

«هذا تعليق على صحيح الأستاذ شيخ الإسلام أمير المؤمنين: أبي عبدالله البخاريّ يسمى بـ (التوشيح)... يشتمل على ما يحتاج إليه القارئ والمستمع من: ضبط ألفاظه، وتفسير غريبه، وبيان اختلاف رواياته... وإعراب مشكل، وجمع بين مختلف»[3].

(١) الإمام مسلم بن الحجاج: (٦٠٢/٢) هامش(١).
(٢) إرشاد طلاب الحقائق: (٤٣٠/١).
(٣) التوشيح: (٤١/١-٤٢).

يجب التحقيق في تصحيف اللفظ قبل القول به.

التصحيف هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها[1].

وقد اعتنى علماء الحديث والعربية في هذه الظاهرة وأشبعوها بحثاً؛ وذلك خدمة لألفاظ النبوة، ودفعاً للتصحيف عنها، ومِن ثَم أداؤها على الوجه المطلوب[2].

ومما يشار إليه أنَّه «**لم ينعقد إجماع على العمل بنصٍّ مصحَّف، وهذا يدل على عناية الله بحفظ هذه الشريعة السمحة، كما يدل على العناية التامة التي بذلها المحدِثون في الذب عن السنة والسعي في الحفاظ عليها لفظاً ومعنى**»[3].

ولكن يجب على العالم أن لا يقول بتصحيف لفظ إلاّ بعد تيقنه؛ فإنَّ علماءَ الحديث لهم عناية بألفاظِه، فعندما ألف الإمام الخطابيّ كتابه (إصلاح غلط المحدثين) قال في مقدمته:

«**هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدِّثين ملحونةً ومحرفةً أصلحناها لهم وأخبرنا بصوابها...**»[4].

---

(١) ينظر: فتح المغيث: (٥٦/٤)، وتوضيح الأفكار: (٤١٩/٢). والتصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤٠).

(٢) ينظر: التصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤٥٣-٤٧٤).

(٣) التصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤٩٣).

(٤) إصلاح غلط المحدثين: (١٩).

استدرك عليه بعض العلماء ألفاظاً ظنها تصحيفاً، يقول القاضي عياض:

«وقد نبّه (أبو سليمان الخطابي) على ألفاظ من هذا في جزء أيضاً، لكن أكثر ما ذكره مما أنكره على المحدثين له وجوه صحيحة في العربية وعلى لغات منقولة، واستمرت الرواية به، وليس الرأي في صدر واحداً»[1].

المثال التطبيقي:

جاء في (مسند الإمام أحمد) قوله ـ ﷺ ـ:

«إنَّ أوَّلَ زُمْرةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ على صُورةِ القَمَرِ ليلةَ البَدْرِ، والتي تَلِيها على أضوءِ كوكبٍ دُرِّيٍّ في السَّماءِ، لِكُلِّ امرِئٍ منهم زَوْجَتانِ اثْنتانِ، يُرَى مُخُّ ساقِهما مِن وراءِ اللَّحْمِ، وما في الجَنَّةِ أَعْزَبُ»[2].

والذي يهمنا منه لفظ (أعزب): وهو من لا زوج له[3]، وقد وقع في (صحيح مسلم): **«وما في الجنة أعزب»**[4] أيضاً:

فقال بعض العلماء من أهل اللغة وغريب الحديث أنّ الصواب في هذا اللفظ (عَزَب).

«قال أبو حاتم: ولا يقال رجل أعزب»[5] ، **وقال ابن الأثير «ورجل عَزَب، وامرأة عزباء، ولا يقال فيه: أعزب»**[6].

---

(١) الإلماع: (١٨٨).

(٢) المسند: (٦٤/١٢) رقم(٧١٥٢).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢٢٨/٣).

(٤) صحيح مسلم: (١٧٩/٤) رقم (٢٨٣٤). وعند المازريّ في (المعلم): (٣٥٣/٣): (عَزَب).

(٥) المصباح المنير: (٢١١) مادة (عزب).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢٢٨/٣).

وأقرت هذا الحكم بعض المعاجم المعاصرة؛ فصارت تخطئُ مَن يقول: (أعزب)[1]!

بل قال باحث معاصر في بحث له مهم: «**الصواب عندنا عَزَب بدون همزة**»[2]، فهذا الباحث يرى فيه تصحيفاً.

قلت الصواب ما رواه المحدِّثون، وجواز (أعزب) لغة؛ ولا تصحيف فيه؛ لما يأتي:

أولاً: صحة ورود اللفظ في صحاح الأحاديث، كما رأيتَ، ولا يلتفت إلى مَن أنكره؛ لأن هذا النقل من الصحة بمكان، «**من العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب؛ فكان أوثقَ من نقلِ أهلِ اللُّغةِ؛ فإنَّهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله...**»[3]. وقال الشيخ أحمد شاكر: «**وهي صحيحة بثبوتها في الحديث الصحيح**»[4].

ثانياً: إذا كان مِن شُرَّاح الحديث مَن وهَن هذه اللغة في هذا الحديث، كالقاضي عياض بقوله: «**ليس بشيء**»[5].

نجد مَن يعارضه، يقولُ النوويّ: «وما في الجَنَّة أعزب: هكذا في جميع نسخ بلادنا أعزب ـ بالألف ـ وهي لغة، والمشهور في اللغة عَزَب ـ بغير ألف»[6].

---

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: (١٦٩)، (نقل المنعَ عن بعض المعاجم المعاصرة، مع أنه أجاز: أعزب).

(٢) التصحيف وأثره في الصحيحين: (٤٠٢/٢).

(٣) كلمة للفيوميّ في (المصباح المنير): (٤٩)، مادة (ثني) عندما استدل على جواز استعمال (الثناء) في معنى الذكر بالشر، لوروده في الحديث النبوي. وينظر. معاجم غريب الحديث والأثر: (١٩٨).

(٤) المسند (بتحقيقه): (٢٣٩/٩)، (الاستدراك رقم: ٢٠٦١) وينظر (١٣٦/١٢).

(٥) إكمال المعلم: (٣٦٦/٨).

(٦) شرح صحيح مسلم: (١٧٧/١٧-١٧٨).

وهنا كلمة لطيفة للإمام الطيبيّ، يعارض فيها بعض الشراح الذين يخطئون مروياتٍ للمحدثين، يقول فيها:

«والعجبُ من الذين يعتنون بشرح الحديث، كيف يرجحون نقل بعض الأدباء على أولئك الجهابذة من المحدثين، وينسبون الغلط والتصحيف إليهم، ولا أقول: هم أعدل وأتقن ونقلهم أوثق؛ إذ يقتضي المشاركة بينهم»[1].

ثالثاً: علق بعض اللغويين المعاصرين إجازة (أعزب) على صحة السماع[2]، وأقول:

قد صح سماعاً عن إمام الفصحاء، ولا تضر مخالفة المشهور؛ لأنه ـ (ـ كان يكلم الناس بلسانهم. و**«سُئل أبو عبدالرحمن النسائيّ عن اللحن في الحديث؛ فقال: إن كان شيئاً تقوله العرب ـ وإن كان في غير لغة قريش ـ فلا يُغيّر؛ لأنَّ النبيّ ـ (ـ كان يُكلم الناس بلسانهم...»**[3].

ويقول ابن الأثير:

«فكان (يُخاطب العرب على اختلاف شُعُوبهم وقبائلهم، وتَبَاين بُطونهم وأفخاذهم وفصائِلِهم، كلاً منهم بما يفهمون، ويُحادثُهم بما يعلمون... فكانَ الله عزَّ وجلَّ قد أعْلَمه ما لم يكن يَعْلَمُه غيرُه من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرّق ولم يوجد في قَاصِي العَرَب ودَانِيه. وكان أصحابُه رضي الله عنهم ومن يَفِدُ عليه من الْعَرَب يعرفون أكثرَ ما يقوله، وما جَهِلوه سألوه عنه فيوضحه لهم»[4].

رابعاً: ذكر ابن الأثير أنه يقال: (امرأة عَزبَاء)، وهذا يدل على جواز

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن: (٨/٣٤).

(٢) مجلة المجمع العلميّ العراقي: (مجلد ٣١/ج١/٢٣٩).

(٣) الإلماع: (١٨٣).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/٤).وينظر: البيان والتبيين: (١/١٣٨)، و(فيض نشر الانشراح) (١/٤٨٥).

(أعزب) في المذكر، يقولُ الشيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة: «**ومَن أثبت (عَزباء)؛ لزمه إثبات (أعزب)؛ لأنَّهما من اشتقاق واحد، ويزيدُ (أغزَب) ثبوتاً بكونه وارداً في الحديث الصحيح**»[1].

وجاء في (النظائر): «**يقال: رجل عزَب، وأعزب على السواء؛ لورودهما في السنة النبوية، كما في (الصحيحين)، و(مسند أحمد)، وغيرها**»[2].

(١) العلماء العُزَّاب: (٣٧).

(٢) النظائر: (١٧٤).

الخاتمـــة
(أسألُ الله حسنها)

بعد تلك الوقفة مع أشهر الضوابط التي يجب أن تراعى لضبط ألفاظ الحديث، أحب أن أسجل نتائج مهمة، هي:

أولاً: يجب على المحقق المشتغل بالحديث وعلومه، أن يطبق الضوابط المنهجية، والأُصول المقررة لدى علماء الحديث عند ضبط ألفاظ الحديث.

ثانياً: على مَن يخرج كتب الحديث الاعتناء بالنسخ المقابلة والمصححة؛ لضبط ألفاظ الحديث؛ كي يتخلص من معرة التحريف، واللحن والتصحيف.

ثالثاً: الجهل بالوجوه المروية للنصوص، والاختلاف بالمرويات بعد صحتها؛ يؤدي إلى نتائج غير مرضية لتقرير حكم ما عند الباحثين أو المحققين، كتخطئة لفظ، أو تصحيفه، أو تلحينه.

رابعاً: المشتغل في ضبط ألفاظ الحديث، يجب أن يجمع بين علمي الحديث والعربية؛ كي لا يتعارض عنده النقل مع وجوه العربيّة؛ لأن الحديث قد يأتي على لغات العرب.خامساً: ضبط الألفاظ بالشكل والإعجام مهم؛ لمعرفة الخطأ من الصواب؛ ويستحسن أن يشار في كتب الحديث المحققة إلى الأوجه الجائزة من حيث الرواية والعربية في الحاشية.

خامساً: على مَن يخرج كتب الحديث من المعاصرين التدقيق في توجيه لفظ المتن لا تغييره، وإذا أراد أن يعلق شيئاً فليكتب ذلك بالهامش.

سادساً: الرجوع إلى الشُراح من أهل العناية الذين جمعوا بين الرواية والدراية؛ للتحقق في ضبط اللفظ على ما رواه مصنف المتن؛ ولا نضبطه على ما يقتضيه نظرنا؛ بل بما قاله الأئمة النحارير لا سيما في المواضع المشكلة.

سابعاً: يجب الاعتناء بهذه الضوابط جمعاً ودراسةً وتأصيلاً، وتمثيلاً. والطريق إلى ذلك استخراجها من كتب أهل الفنّ المعتبرين، ومن ثم توضع بين أيدي الدارسين المعاصرين، للسير على نهج أسلافهم.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته.

ثبت المصادر والمراجع[1]

١ - **اتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث**: عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، تحـ/ وحيد عبدالسلام بالي، ومحمد زكي عبدالدايم، دار ابن رجب، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢ - **أجوبة على مسائل سألها النوويّ في ألفاظ من الحديث**: محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحـ/ د. يوسف العيساوي، منشور في مجلة الحكمة، بريطانيا، العدد الثلاثون، محرم ١٤٢٦هـ.

٣ - **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: علاء الدين علي بن بَلبَان الفارسيّ (ت ٧٣٩هـ)، تحـ/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٤ - **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سُنن خير الخلائق**: يحيى بن شرف، النوويّ (ت ٦٧٦هـ)، تحـ/ عبدالباري فتح الله السلفيّ، مكتبة الإيمان المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥ - **أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبويّ**: د. شرف القضاة، ود. أمين القضاة، دار الفرقان، عمَّان، ١٤١٩هـ - ١٩٩١م.

٦ - **إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث**: عبدالله بن مسلم، ابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، تحـ/ د. عبدالله الجبوريّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧ - **إصلاح غلط المحدّثين**: حمد بن محمد، الخطابيّ (ت ٣٨٨هـ)، تحـ/ د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته، تذكر عند ورود اسمه أوَّلَ مرَّة فقط.

٨ ـ **إعراب الحديث النبويّ**: أبو البقاء العكبريّ، تحـ/ د. عبدالإله نبهان، دار الفكر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩ ـ **إعراب الحديث النبويّ**: أبو البقاء العكبريّ، تحـ/ د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة جدة، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٠ ـ **الإعراب وأثره في ضبط المعنى (دراسة نحوية قرآنية)**: د. منيرة بنت سليمان العلولا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١١ ـ **الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب**: محمد بن عبدالحقّ اليَفُرَني، التِّلمسانيّ (ت ٦٢٥هـ)، تحـ/ د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٢ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: عياض بن موسى (ت ٥٤٤هـ)، تحـ/ د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٣ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض، تحـ/ السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، والمكتبة العتيقة - تونس، ط١، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

١٤ ـ **الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث**، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٥ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: علي بن الحسن، ابن عساكر، (ت ٥٧١هـ)، تحـ/ عمر بن غرامة العمرويّ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦ ـ **تحفة الأحوذيّ بشرح جامع الترمذي**: محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوريّ، (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (مصورة عن الطبعة الهندية).

١٧ ـ **تدريب الراويّ في شرح تقريب النواويّ**، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحـ/ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٨ ـ **ترتيب مسند الإمام المعظم والمجتهد المقدم (أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعيّ)**: محمد عابد بن أحمد، السنديّ، (ت ١٢٥٧هـ)، تحـ/ السيد يوسف علي الزواويّ، والسيد عزت العطّار الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن مطبوعة مصر ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م).

١٩ ـ **تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمية وكيفية ضبط الكتب**: أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ)، تحـ/ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ.

٢٠ ـ **التصحيف وأثره في الصحيحين**: طيِّب شاهين لودهي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى قسم اللغة العربية، جامعة بنجاب، لاهور، ١٩٩١م.

٢١ ـ **التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدِّثين في مكافحته**: أسطيري جمال، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٢ ـ **تفسير غريب الموطأ**: عبدالملك بن حبيب الأندلسيّ، (ت ٢٣٨هـ) تحـ/ د. عبدالرحمن بن سليمان المُثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢٣ ـ **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٢٤ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: طاهر الجزائريّ (ت ١٣٣٨هـ) تحـ/ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٢٥ ـ **التوشيح شرح الجامع الصحيح**: السيوطيّ، تحـ/ رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد - الرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٦ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت ١١٨٢هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٦٦هـ.

٢٧ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحـ/ عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٨ ـ **الجامع الصحيح (سنن الترمذيّ)**: مصور عن إحياء التراث العربيّ فلسطين (٢/٤٤٥)، ورقمه في مركز جمعة الماجد (١١٦٣٤)، تاريخ النسخ (١٠٩١هـ).

٢٩ ـ **حاشية السندي على سنن النسائيّ**: محمد بن عبدالهادي (ت ١١٣٨هـ)، اعتنى به، عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣٠ ـ **الحديث النبويّ في النحو العربيّ**، د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٣١ ـ **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، تحـ/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربيّ، بيروت (لا، ت).

٣٢ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**: د. محمد علي قاسم العمريّ، دار النفائس، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٣٣ ـ **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: السيوطيّ، تحـ/ أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفّان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٤ ـ **الرسالة**: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحـ/ أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٥٨هـ = ١٩٤٠م.

٣٥ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، اعتنى بها: محمد المنتصر الكتاني دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٦، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٣٦ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، تحـ/ عزت عبيد الدعاس، وعادل السيِّد، دار الحديث - دمشق، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣٧ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، تحـ/ محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

٣٨ ـ **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى، (ت ٢٧٩هـ)، (ج ٤) تحـ/ كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٣٩ ـ **سنن النسائيّ**: أحمد بن شعيب، (ت ٣٠٣هـ)، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩م.

٤٠ ـ **شرح الزرقاني على موطأ مالك**: محمد بن عبدالباقي، الزرقانيّ، (ت ١١٢٢هـ)، دار الفكر، ط٢، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٤١ ـ **شرح سنن أبي داود**: محمود بن أحمد، بدر الدين العينيّ (ت ٨٥٥هـ) تحـ/ خالد بن إبراهيم المصريّ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٤٢ ـ **شرح صحيح مسلم، النوويّ**، تحـ/ خليل الميس، دار القلم، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.

٤٣ ـ **شرح المسند (شافي العي في شرح مسند الإمام الشافعي)**: ابن الأثير، مخطوط، (ج٣) دار الكتب المصرية رقم (٣٠٦) حديث، وعنه صورة في مركز جمعة الماجد، رقم الفلم (٤٠٧١).

٤٤ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: ابن مالك، تحـ/ طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٤٥ ـ **صحيح البخاريّ**: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحـ/ د. مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، واليمامة - دمشق - بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤٦ - **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦١هـ)، تحـ/ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٤٧ - **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسُّقَط**: عثمان بن عبدالرحمن، ابن الصلاح، (ت ٦٤٣هـ)، تحـ/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٨ - **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**: د. عبدالقادر هَنَادي، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٤٩ - **العلماء المُؤَاب الذين أثروا العلم على الزواج**: عبدالفتاح أبو غدة، (ت ١٤١٧هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط٥، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٥٠ - **علوم الحديث**: ابن الصلاح، تحـ/ نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط٣، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٥١ - **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: العيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٥٢ - **عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات**، د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥٣ - **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: أبو الطيب محمد شمس الحق، العظيم آبادي، تحـ/ عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٤ - **غريب الحديث**: الخطابيّ، تحـ/ عبدالكريم إبراهيم الغرباويّ، وخَرَّج أحاديثه عبدالقيوم عبد رب النبيّ، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٥ - **فتاوى ابن رشد**: محمد بن أحمد، (ت ٥٢٠هـ)، تحـ/ المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥٦ - **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، تحـ/ ابن باز، ومحب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبدالباقي، (لا، ت).

٥٧ - **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: محمد بن عبدالرحمن، السخاويّ، (ت ٩٠٢هـ)، تحـ/ علي حسين علي، المطبعة السلفية، بنارس، الهند، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٥٨ - **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: عبدالحي بن عبدالكبير الكتانيّ (ت ١٣٨٢هـ)، باعتناء د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩ ـ **في أصول النحو**: سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٦٠ ـ **فيض نشر الإنشراح من رَوْض طيّ الاقتراح**: محمد بن الطيّب الفاسيّ، (ت ١١٧٠هـ)،تحـ/ د. محمود فجال، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٦١ ـ **الكاشف عن حقائق السُّنن**: الحسين بن عبدالله الطيبيّ، (ت ٧٤٣هـ)، تحـ/ المفتي عبدالغفار، ونعيم أشرف، ومحب الله وشبير أحمد، وبديع السيد اللحام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤١٣هـ.

٦٢ ـ **كتب إعراب الحديث النبويّ (دراسة نحوية تحليلية)**، سلمان محمد سلمان القضاة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربيّة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٣ ـ **كشف المُشكل من حديث الصحيحين**: عبدالرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزيّ، (ت ٥٩٧هـ)، تحـ/ د. علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٤ ـ **مجلة المجمع العلميّ العراقيّ**: المجلد (٣١)، ج(١)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٥ ـ **مختصر سنن أبي داود**: عبدالعظيم بن عبدالقويّ، المنذريّ (ت ٦٥٦هـ)، تحـ/ محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٦ ـ **المدخل لعلم تفسير كتاب الله**: أحمد بن محمد الحدادي (ت بعد ق ٤)، تحـ/ صفوان عدنان داوديّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٧ ـ **المذكر والمؤنث**: أبو بكر محمد بن القاسم، الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) تحـ/ طارق الجنابيّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٨ ـ **المذكر والمؤنث**: أبو حاتم سهل بن محمد، السجستانيّ، (ت ٢٥٥هـ) تحـ/ د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٩ ـ **المسند**: أحمد بن محمد بن حنبل، (ت ٢٤٢هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٠ ـ **المسند**: ابن حنبل، تحـ/ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٧١ ـ **المسند**: ابن حنبل، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٧٨م (مصورة عن الميمنة).

٧٢ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: القاضي عياض، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت).
٧٣ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: أحمد بن محمد الفيوميّ (ت ٧٧٠هـ) المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٧٤ ـ **معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو**: د. السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٧٥ ـ **معجم الأخطاء الشائعة**: محمد العدنانيّ، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.
٧٦ ـ **المعيار المعرب والجامع المُغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب**: أحمد بن يحيى الونشريسيّ (ت ٩١٤هـ)، أشرف عليه/ د. محمد حجيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٧٧ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) تحـ/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغانيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٨ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**: أحمد بن عمر، أبو العباس القرطبيّ، (ت ٦٥٦هـ)، تحـ/ محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزّال، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٧٩ ـ **المنتقى شرح موطأ الإمام مالك**: سليمان بن خلف الباجيّ (ت ٤٩٤هـ) مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣١هـ.
٨٠ ـ **منهج تحقيق المخطوطات**: إياد خالد الطبّاع، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٨١ ـ **الموطأ**: الإمام مالك بن أنس، (ت ١٧٩هـ)، تحـ/ محمد فؤاد عبدالباقيّ، دار إحياء الكتب العربيّة.
٨٢ ـ **النظائر**: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ.
٨٣ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير، تحـ/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحيّ، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٦٣م.

المداخلات والتعقيبات